

البنك الدولي: 2.5% النمو في الإمارات 2017



دبي: عبير أبوشماله

توقع البنك الدولي، ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للإمارات إلى 2.5% خلال العام الجاري، مقارنة بـ 2.3% في العام الماضي، ورجح التقرير أن تسهم جهود الإصلاح والمساعي المستمرة لتعزيز قاعدة النمو الاقتصادي، والحد من الاعتماد على موارد النفط، في رفع مستوى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للدولة إلى 3% في 2018، و3.3% بحلول عام 2019.

قال البنك في تقرير صدر حديثاً تحت عنوان «الآفاق الاقتصادية العالمية»، إن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسجل ارتفاعاً في النمو من 2.7% في العام الماضي إلى 3.1% هذا العام، مضيفاً أن تراجع النمو في العام الماضي يرجع إلى عدد من العوامل أبرزها استمرار التوتر في الدول التي تواجه النزاعات في المنطقة، إضافة إلى تدابير ضبط الأوضاع المالية العامة في عدد من دول المنطقة، إضافة إلى المعوقات والقيود على إنتاج النفط في دول أخرى.

معدل النمو الخليجي

وأشار التقرير إلى تراجع معدل النمو على مستوى دول مجلس التعاون في العام الماضي إلى 1.6% مع امتداد آثار ضعف القطاع النفطي إلى القطاعات غير النفطية، وذكر التقرير أن معدلات النمو تسارعت في إيران إلى 4.6% بفضل التعافي في قطاعات الزراعة وإنتاج السيارات والتجارة والنقل. وفي العراق إلى 10.2% بفضل الزيادات الكبيرة في إنتاج النفط.

وعلى مستوى الدول المستوردة للنفط، انخفض معدل النمو في مصر قليلاً إلى 4.3% في السنة المالية 2016 مع تراجع نمو السياحة، والمعوقات التي واجهتها الصناعات التحويلية بسبب نقص العملة الأجنبية. وقال التقرير إن الدول المستوردة للنفط مرشحة لتسجيل أكبر زيادات في مستوى النمو في 2017. إلا أنه توقع تراجع مستوى النمو في مصر إلى 4% في العام الجاري، مع بدء تطبيق إجراءات ضبط الأوضاع المالية العامة، ومع تباطؤ معدلات الاستهلاك الخاص من جراء التضخم المتزايد، قبل أن ينتعش في 2018.

مخاطر مؤثرة

وأكد التقرير وجود مخاطر ربما تؤثر في توقعاته، منها عدم تحقق التوقعات بمسار صعودي لأسعار النفط، وتصاعد حدة الصراعات، مشيراً إلى أن هذه المخاطر ربما تؤدي إلى هبوط كبير يهدد النمو في المنطقة، كما قد تضعف زيادة تقلبات أسعار الإنفاق الحكومي ومصادر إيرادات المالية العامة. وخفض البنك الدولي توقعاته للنمو العالمي لعام 2017 بنسبة ضئيلة تصل إلى 2.7% بسبب «الشكوك المتزايدة» المحيطة بالسياسات الاقتصادية التي قد ينتهجها الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب. وأوضح البنك في تقريره نصف السنوي حول التوقعات الاقتصادية العالمية أن توقعاته الجديدة لنمو إجمالي الناتج الاقتصادي العالمي في 2017 باتت 2.7% بدلاً من 2.8% كانت متوقعة في يونيو/حزيران الماضي، بينما أبقى توقعاته للنمو الاقتصادي الأمريكي على حالها عند 2.2%.

شكوك متزايدة

وعزا البنك سبب هذا الخفض إلى «الشكوك المتزايدة بشأن التوجه المقبل للولايات المتحدة فيما خص الموازنة والتجارة وسياسة الهجرة والسياسة الخارجية»، يضاف إليها الغموض المحيط بمصير المفاوضات حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقال إيهان كوس المشرف الرئيسي على إعداد التقرير لوكالة فرانس برس «علينا أن نبقي متنبهين، كل الأنظار متجهة إلى صانعي السياسات في الولايات المتحدة والطريقة التي سيحددون بها سياساتهم». وإذ أقر البنك بأن بعض السياسات التي يقترحها ترامب يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي العالمي، مثل خطته لإجراء تحديث ضخم في البنى التحتية، فقد حذر من جهة ثانية من النتائج الوخيمة التي يمكن أن تنجم عن الإجراءات التجارية الانتقامية التي يلوح بها والتي يمكن أن تؤدي إلى «كبح» النمو العالمي. وحذر البنك الدولي في تقريره من جهة ثانية من النزعة «الحماائية» و«الشعبوية» التي يمكن أن تبرز في أوروبا في 2017. خلال الانتخابات المقررة في فرنسا كما في ألمانيا